

الفهرس

TABLE DES MATIERES

رقم الصفحة	الموضوع	التقسيم
٧		المختصرات
٩		المقدمة
٢٣	 ذاتية الإيجاب والقبول في العقد الإداري	القسم الأول:
٢٧	 التأصيل القانوني للإيجاب والقبول في العقد الإداري	الباب الأول:
٢٩	 التأصيل الشرطي للإيجاب والقبول في العقد الإداري	الفصل الأول:
٣١	 الحرية التعاقدية للشخص العام كشرط للتعبير عن إرادة الإدارة	المبحث الأول:
٣٣	 مبدأ الحرية التعاقدية للأشخاص العامة	المطلب الأول:
٤٢	 الحرية التعاقدية للأشخاص العامة ومدى اعتبارها حقاً دستورياً	المطلب الثاني:
٤٣	 موقف القضاء الدستوري والإداري في فرنسا	الفرع الأول:
٤٥	 موقف الفقه	الفرع الثاني:
٤٥	 الاتجاه الرافض	أولاً:
٤٨	 الاتجاه المؤيد	ثانياً:
٥١	 مجالات الحرية التعاقدية	المطلب الثالث:
٥٥	 المجالات التي لا يمكن أن تتحرك فيها إرادات الأطراف نظراً لطبيعتها	الفرع الأول:
٥٥	 تنظيم المرافق العامة	أولاً:
٥٦	 ممارسة الاختصاصات الإدارية	ثانياً:

الفرع الثاني:	المجالات المستبعدة من نطاق فعالية إرادات	٦٢
أولاً:	الأطراف بحكم القانون.....	٦٣
ثانياً:	الاستبعاد المباشر: المراكز القانونية والتنظيمية.....	٦٧
المبحث الثاني:	الاستبعاد غير المباشر.....	٧٣
المطلب الأول:	المساواة بين أطراف العقد الإداري كشرط للتعبير عن إرادة المتعاقد مع الإدارة.....	٧٥
الفرع الأول:	الطرح المتعلق بعدم تصور وجود رابطة تعاقدية بين الإدارة والأفراد بسبب انعدام المساواة بينهما...	٧٦
الفرع الثاني:	نظرية Ottomyre.....	٧٧
الفرع الثالث:	نظرية Fiskusi.....	٨٠
المطلب الثاني:	النظرة الخاصة لعلاقة المساواة بين الإدارة ومتعاقدها...	٨٥
الفرع الأول:	المساواة بين أطراف العقد الإداري ومشكلة الإذعان	٨٥
الفرع الثاني:	تحديد الطبيعة القانونية لعقد الإذعان.....	٩١
أولاً:	موقف القضاء والفقه في فرنسا ومصر من مشكلة الإذعان.....	٩١
ثانياً:	موقف القضاء والفقه الفرنسيين.....	٩٥
الفرع الثالث:	موقف القضاء والفقه في مصر.....	٩٩
المطلب الثالث:	رأينا في مشكلة الإذعان في العقود الإدارية.....	١٠٢
المبحث الثالث:	الإيجاب والقبول التعاقدان ومبدأ المساواة في دولة القانون الحديثة (فرنسة نموذجاً).....	١١٠
المطلب الأول:	القوة الإلزامية للعقد الإداري كنتيجة لفعالية إرادتي الطرفين.....	١١١
المطلب الثاني:	العقد الإداري شريعة المتعاقدين.....	١١٧
الفرع الأول:	العقد الإداري شريعة المرفق العام.....	١١٩
	موقف التشريع والاجتهاد والفقه في فرنسا ومصر وسورية.....	

الوضع في فرنسا.....	أولاً:	١١٩
الوضع في مصر.....	ثانياً:	١٢٠
الوضع في سورية.....	ثالثاً:	١٢٨
الأساس القانوني لنظرية التعديل الانفرادي.....	الفرع الثاني:	١٣٠
شروط تطبيق نظرية التعديل الانفرادي.....	الفرع الثالث:	١٣٣
نطاق التعديل الانفرادي.....	الفرع الرابع:	١٤٠
وجود بعض العقود التي لا يمكن إعمال سلطة التعديل الانفرادي فيها.....	أولاً:	١٤٠
وجود شرط عقدي يمنع هذا التعديل صراحة.....	ثانياً:	١٤٣
التأصيل التكويني (دور الإيجاب والقبول العقديين في تكوين القرار ودور القرار في تكوين العقد)....	الفصل الثاني:	١٥١
الحدود بين العقد والقرار.....	تمهيد:	١٥٣
المعيار الكمي في التمييز بين العقد والقرار.....	أولاً:	١٥٤
الأستاذ Eisenmann والانتقال إلى المعيار النوعي للتمييز بين العقد والقرار.....	ثانياً:	١٥٨
دور الإيجاب والقبول التعاقديين في إنتاج بعض أنواع القرارات.....	المبحث الأول:	١٦٣
القرار الإداري الصادر بناء على رضا المخاطب به موقف الفقه.....	المطلب الأول:	١٦٥
في ألمانيا.....	الفرع الأول:	١٦٦
في فرنسا.....	أولاً:	١٦٦
موقف الفقه المصري.....	ثانياً:	١٦٧
موقف القضاء.....	ثالثاً:	١٦٩
رضا المخاطب بالقرار يعتبر شرطاً يُعلق عليه القرار الإداري.....	الفرع الثاني:	١٧١
رضا المخاطب بالقرار تهيئة إجرائية له.....	أولاً:	١٧١
	ثانياً:	١٧٣

المطلب الثاني:	التداخل بين العقد والاتفاق الشرطي المسند على	١٧٦
	مركز تنظيمي.....	١٧٦
الفرع الأول:	مفهوم الاتفاق الشرطي والفائدة من تمييزه عن العقد	١٧٧
الفرع الثاني:	حالة تطبيقية على الاتفاقات الشرطية (مرتفقو	١٧٩
	المرافق العامة)	١٧٩
أولاً:	مرتفقو المرافق العامة الإدارية.....	١٧٩
ثانياً:	مرتفقو المرافق العامة الصناعية والتجارية.....	١٨٤
المطلب الثالث:	الاتفاق المنتج لآثار تنظيمية.....	١٨٨
الفرع الأول:	موقف الفقه من تكيف هذه الاتفاقات.....	١٩٠
أولاً:	شروط لا تتصل بالمرفق العام.....	١٩٠
ثانياً:	شروط تتصل بالمرفق العام.....	١٩١
الفرع الثاني:	العناصر المكونة للاتفاقات ذات الآثار التنظيمية....	١٩٦
أولاً:	العنصر الأساسي: التنظيم.....	١٩٦
ثانياً:	العنصر التخييري.....	١٩٧
ثالثاً:	نتائج إبرام اتفاق ذي آثار تنظيمية.....	١٩٨
الفرع الثالث:	دراسة حالتين تطبيقيتين على الاتفاق المنتج لآثار	٢٠٠
	تنظيمية.....	٢٠٠
أولاً:	عقود الالتزام.....	٢٠٠
ثانياً:	اتفاقات الضمان الاجتماعي.....	٢١١
المبحث الثاني:	دور القرار في إظهار إرادة الإدارة إلى حيز الوجود	٢١٣
	القانوني.....	٢١٣
المطلب الأول:	التعبير عن إرادة الإدارة بين الذاتية والموضوعية..	٢١٤
الفرع الأول:	المنطق القانوني الذاتي للتعبير عن إرادة الأفراد عند	٢١٤
	إبرامهم لعقودهم.....	٢١٤
الفرع الثاني:	موقف الفقه والقضاء من مشكلة التعبير عن إرادة	٢١٨
	الإدارة في معرض إبرامها لعقودها.....	٢١٨

٢٢١	رأينا في المشكلة: التعبير عن إرادة الإدارة حالة موضوعية أدواتها القرار.....	الفرع الثالث:
٢٢٧	الرقابة القضائية على القرارات المساهمة في تكوين التعبير عن إرادة الإدارة الموضوعية.....	المطلب الثاني:
٢٢٧		تمهيد:
٢٢٧	تطبيق نظرية عيوب الرضا المدنية في سبيل حماية رضا الإدارة.....	أولاً:
٢٣٠	ظهور تقنية الرقابة القضائية على القرارات الإدارية المساهمة في تكوين التعبير عن إرادة الإدارة.....	ثانياً:
٢٣٤	شروط قبول الدعوى، وأوجه الإلغاء.....	الفرع الأول:
٢٣٤	شروط قبول الدعوى.....	أولاً:
٢٤٥	أسباب إلغاء القرار المنفصل.....	ثانياً:
٢٤٩	المصلحة في الدعوى.....	ثالثاً:
٢٥٦	آثار إلغاء القرار المنفصل.....	الفرع الثاني:
٢٥٧	بالنسبة لأطراف العقد.....	أولاً:
٢٥٩	بالنسبة للغير.....	ثانياً:
٢٦٩	القيود القانونية على عملية تعبير الإدارة عن إرادتها	الباب الثاني:
٢٧١	القيد المباشر: (الاختصاص).....	الفصل الأول:
٢٧١	في تعريف الاختصاص وطرح مشكلة الاختصاص في نطاق عقود الإدارة.....	تمهيد:
٢٧١	تعريف الاختصاص.....	أولاً:
٢٧٤	مشكلة الاختصاص في العقود الإدارية.....	ثانياً:
٢٧٦	اختصاص الشخص العام في إبرام العقود الإدارية..	المبحث الأول:
٢٧٦	مفهوم اختصاص الشخص العام في إبرام العقد.....	المطلب الأول:
٢٨٥	المشاكل التي يثيرها اختصاص الشخص العام.....	المطلب الثاني:

٢٨٥	تأثير التدخل الاستشاري لجهات أخرى على اختصاص الشخص العام في إبرام العقد.....	الفرع الأول:
٢٨٥	ماهية التدخل الاستشاري، وأثره على الاختصاص	أولاً:
٢٨٩	التدخلات الاستشارية في نطاق العقود الإدارية: (تطبيقات).....	ثانياً:
٣٠٠	الرضا بطريق النيابة وأثره على اختصاص الشخص العام بإبرام العقد.....	الفرع الثاني:
٣١٢	تنسيق التعاقد وأثره على اختصاص الشخص العام بإبرام العقد.....	الفرع الثالث:
٣١٣	اتحاد تجميع المشتريات العامة.....	أولاً:
٣١٥	تنسيق المشتريات العامة على المستوى المحلي.....	ثانياً:
٣١٩	الاختصاص في إبرام العقد داخل الشخص العام.....	المبحث الثاني:
٣٢١	حالة عقود الدولة (اختصاص سلطة واحدة).....	المطلب الأول:
٣٢١	في فرنسا.....	الفرع الأول:
٣٢١	القاعدة واستثناءاتها.....	أولاً:
٣٢٤	تدخل البرلمان في تكوين التعبير عن إرادة الدولة في معرض إبرام بعض العقود.....	ثانياً:
٣٢٨	في مصر.....	الفرع الثاني:
٣٢٨	القاعدة.....	أولاً:
٣٣٠	تدخل السلطة التشريعية في نطاق إبرام بعض العقود	ثانياً:
٣٣٦	في سورية.....	الفرع الثالث:
٣٣٦	المبدأ العام.....	أولاً:
٣٣٧	تدخل السلطة التشريعية في إبرام بعض عقود الدولة في سوريا.....	ثانياً:
٣٣٨	حالة عقود الأشخاص العامة اللامركزية المحلية والمصلحية.....	المطلب الثاني:

٣٣٨	مبدأ تقسيم الاختصاص بين سلطتي التقرير والتنفيذ.	الفرع الأول:
٣٥٠	إشكالية تدخل السلطة المركزية في إبرام عقود الأشخاص العامة للامركزية.....	الفرع الثاني:
٣٥٠	الوضع في فرنسا قبل صدور قانون اللامركزية سنة ١٩٨٢.....	أولاً:
٣٥٣	الوضع بعد ١٩٨٢/٣/٢: التحول من رقابة السلطة الوصائية إلى رقابة المشروعية.....	ثانياً:
٣٧٤	الوضع في سورية ومصر.....	ثالثاً:
٣٨٠	جزاء مخالفة قواعد الاختصاص في التعبير عن إرادة الإدارة وموازنته.....	المبحث الثالث:
٣٨٠	الجزاء هو البطلان	المطلب الأول:
٣٨١	تحديد نوع البطلان المترتب على مخالفة قواعد الاختصاص.....	الفرع الأول:
٣٨١	النظرة القديمة إلى جزاء مخالفة القواعد المتعلقة بالاختصاص.....	أولاً:
٣٨٢	الاتجاهات الحديثة.....	ثانياً:
٣٨٦	أحكام البطلان ونتائجه.....	الفرع الثاني:
٣٨٦	أحكام البطلان.....	أولاً:
٣٨٩	نتائج البطلان.....	ثانياً:
٣٩١	موازنة البطلان الناجم عن عيب الاختصاص (التعويض).....	المطلب الثاني:
٣٩٢	إثارة مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ في ممارسة الاختصاص لأجل طلب التعويض.....	الفرع الأول:
٣٩٨	التعويض على أساس الإثراء بلا سبب.....	الفرع الثاني:
٤٠٠	انعدام سبب الإثراء.....	أولاً:
٤٠٠	الشروط المالية للإثراء بلا سبب.....	ثانياً:

٤٠٥	التفيدان غير المباشرين على إرادة الإدارة.....	الفصل الثاني:
٤٠٧	الكتابة.....	المبحث الأول:
٤٠٧	أحكام الكتابة في العقود الإدارية.....	المطلب الأول:
٤٠٨	دور الكتابة في العقود الإدارية وأهميتها.....	الفرع الأول:
٤١٣	العقود الإدارية غير المكتوبة.....	الفرع الثاني:
٤١٣	العقود الشفهية.....	أولاً:
٤١٦	العقود الضمنية.....	ثانياً:
٤٢٣	العقود بناء على مذكرة أو فاتورة.....	ثالثاً:
٤٢٥	أشكال الصيغة المكتوبة بالنسبة لمحرر العقد ذاته...	الفرع الثالث:
٤٢٥	العقود المحررة أمام موثق.....	أولاً:
٤٢٦	العقود المحررة عرفياً.....	ثانياً:
٤٢٩	تبادل الرسائل.....	ثالثاً:
٤٣٠	نتائج استخدام الصيغة المكتوبة.....	الفرع الرابع:
٤٣٢	الوثائق المكتوبة الملحقة بمحرر العقد ذاته.....	المطلب الثاني:
٤٣٣	وضع الوثائق الملحقة بمحرر العقد في القانون المقارن.	الفرع الأول:
٤٣٣	الوضع في فرنسا.....	أولاً:
٤٤٢	الوضع في مصر.....	ثانياً:
٤٤٦	الوضع في سورية.....	ثالثاً:
٤٤٩	النظام القانوني للوثائق الملحقة بمحرر العقد.....	الفرع الثاني:
٤٤٩	الطبيعة القانونية لدفاتر الشروط العامة.....	أولاً:
٤٥٢	المنشورات الدورية المكملة لدفاتر الشروط.....	ثانياً:
٤٥٤	مخالفة الوثائق الخاصة للوثائق العامة.....	ثالثاً:
٤٥٦	مشكلة دفتر الشروط النموذجي الخاص بعقود الالتزام...	رابعاً:
٤٥٨	احترام القواعد المالية المقررة عند إبرام العقد.....	المبحث الثاني:
٤٥٩	الملاحق القانونية والاقتصادية للنفقات التي تعمل	المطلب الأول:
٤٥٩	العقود الإدارية.....	

المطلب الثاني:	القواعد القانونية التي تحكم نفقة العقد وأثار مخالفتها	٤٦٢
القسم الثاني:	الإطار الإجرائي للإيجاب والقبول في العقد الإداري	٤٧٥
تمهيد وتقسيم:	الإطار الإجرائي: مفهومه ومدى شموله.....	٤٧٧
الباب الأول:	المناقصة العامة.....	٤٨٩
الفصل الأول:	المناقصة الحرة.....	٤٩٣
المبحث الأول:	ماهية مبدأ المنافسة الحرة والمشاكل التي يثيرها....	٤٩٥
المطلب الأول:	ماهية مبدأ المنافسة الحرة.....	٤٩٥
الفرع الأول:	مبدأ المنافسة الحرة.....	٤٩٦
أولاً:	تعريفه.....	٤٩٦
ثانياً:	الأسس النظرية والعملية لمبدأ المنافسة الحرة.....	٤٩٨
الفرع الثاني:	وضع المنافسة الحرة في نطاق عقود الشراء العام	
	في القانون المقارن.....	٥٠١
أولاً:	في فرنسا.....	٥٠١
ثانياً:	في مصر وسورية.....	٥٠٧
المطلب الثاني:	المشاكل التي يثيرها مبدأ المنافسة الحرة.....	٥٠٨
الفرع الأول:	الاستبعاد العام.....	٥٠٩
أولاً:	أحكام الاستبعاد العام في فرنسا.....	٥١٠
ثانياً:	الوضع في مصر.....	٥١٣
ثالثاً:	الوضع في سورية.....	٥١٨
الفرع الثاني:	حماية مبدأ المنافسة الحرة خارج نطاق إبرام العقد..	٥٢٠
أولاً:	حماية مبدأ المنافسة الحرة في مرحلة إعداد العقد....	٥٢٠
ثانياً:	الملاحق: حماية مبدأ المنافسة الحرة في مرحلة تنفيذ	
	العقد.....	٥٢٢
الفرع الثالث:	مبدأ المنافسة الحرة والمناقصة المقيدة.....	٥٣١
أولاً:	التأصيل القانوني التاريخي لفكرة المناقصة المقيدة..	٥٣٢
ثانياً:	النظام القانوني للمناقصة المقيدة.....	٥٣٧

٥٤٢	 الرقابة القضائية	ثالثاً:
٥٤٥	 نطاق تطبيق مبدأ المنافسة الحرة	المبحث الثاني:
٥٤٦	 ضوابط تطبيق مبدأ المنافسة الحرة	المطلب الأول:
٥٤٧	 الضوابط الذاتية	الفرع الأول:
٥٤٧	 الأهلية القانونية	أولاً:
٥٥٠	 الشرف المهني والمدني	ثانياً:
٥٥٤	 التعارض بين صفة المرشح وصفة الموظف العام..	ثالثاً:
٥٦٠	 الجنسية	رابعاً:
٥٦٩	 الضوابط الموضوعية	الفرع الثاني:
٥٦٩	 الضمان المالي (التأمين المؤقت)	أولاً:
٥٨١	 الكفاية الفنية	ثانياً:
٥٨٦	 ضوابط ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية..	ثالثاً:
٥٨٩	 وسيلة وضع مبدأ المنافسة الحرة موضع التطبيق (العلانية)	المطلب الثاني:
٥٩٠	 مضمون الإعلان	الفرع الأول:
٥٩٢	 وسائل النشر	الفرع الثاني:
٥٩٨	 مدد الإعلان	الفرع الثالث:
٦٠٣	 جزاء خرق قواعد الإعلان	الفرع الرابع:
٦٠٧	 تبادل الإيجاب والقبول وإبرام العقد ضمن إجراء المناقصة	الفصل الثاني:
٦٠٩	 العرض (الإيجاب ضمن إجراء المناقصة)	المبحث الأول:
٦١٠	 تكوين العرض	المطلب الأول:
٦١١	 العرض كإطار شكلي ينص عليه القانون للتعبير عن إرادة المتعاقد مع الإدارة	الفرع الأول:
٦١١	 في فرنسا	أولاً:
٦١٣	 في مصر وسورية	ثانياً:

٦١٦	 صيغة العرض (الكتابة والتوقيع)	الفرع الثاني:
٦٢١	 تقديم العرض ونتائجه	المطلب الثاني:
٦٢١	 تقديم العرض	الفرع الأول:
٦٢١	 أساليب تقديمه	أولاً:
٦٢٤	 مشكلة العرض المتأخر	ثانياً:
٦٢٨	 نتائج تقديم العرض	الفرع الثاني:
٦٢٨	 تحول مركز المتعهد إلى مركز المتعهد المرشح....	أولاً:
٦٢٨	 التزام المتعهد المرشح بالبقاء على إيجابه بعد تقديمه	ثانياً:
٦٢٨	 لعرضه	
٦٣٥	 عدم تعويض تكاليف العرض	ثالثاً:
٦٣٧	 قبول الإدارة في نطاق التعاقد على أساس المناقصة (الإرساء والتوقيع)	المبحث الثاني:
٦٣٨	 الإرساء	المطلب الأول:
٦٣٨	 السلطة المختصة بعملية الإرساء (لجان المناقصات)	الفرع الأول:
٦٣٩	 تكوين لجان المناقصات	أولاً:
٦٤٥	 سير العمل ضمن اللجان	ثانياً:
٦٥١	 الاختصاصات العامة للجان المناقصات	ثالثاً:
٦٥٣	 قرارات لجنة المناقصة	الفرع الثاني:
٦٥٣	 قبول العارضين	أولاً:
٦٥٤	 قبول العروض	ثانياً:
٦٦٠	 مشكلة تحديد العرض الأفضل وإرساء المناقصة....	ثالثاً:
٦٧٥	 الشفافية في نطاق الإرساء	رابعاً:
٦٧٧	 آثار الإرساء	خامساً:
٦٧٩	 موازنة النتائج التلقائية للإرساء	المطلب الثاني:
٦٨٠	 السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة في تقرير إبرام العقد	الفرع الأول:
٦٨٠	 مفهوم قرار إبرام العقد	أولاً:

٦٨٢	القواعد الحاكمة لصدور قرار إبرام العقد.....	ثانياً:
٦٨٧	أثر صدور قرار إبرام العقد.....	ثالثاً:
٦٩٠	تبليغ قرار إبرام العقد.....	رابعاً:
٦٩٨	إعلان نتائج إبرام العقد.....	خامساً:
	موازنة الأثر التلقائي عن طريق إضافة عوامل	الفرع الثاني:
٧٠٠	أخرى لانتقاء العرض الأفضل.....	أولاً:
٧٠١	والمناقصة القائمة على أساس تركيب عملي السعر	
٧٠٤	والجودة في ظل مرسوم ١٩٤٢/٤/٦ الملغى في فرنسا.	ثانياً:
	المناقصة مع قيد حسابي على التخفيض.....	ثالثاً:
٧٠٦	مفهوم الإرساء في المناقصة بناء على القانون رقم	
	٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية.....	الباب الثاني:
	الاتجاهات المعاصرة المتعلقة بالإطار الإجرائي	
٧٠٩	للإيجاب والقبول في العقد الإداري (على مستوى	
	التقنيات، وعلى مستوى تدعيم الشفافية).....	
٧١١	تقنية المناقصة بين الإبقاء والإلغاء.....	تمهيد:
٧١٥	الاتجاهات المعاصرة على مستوى التقنيات.....	الفصل الأول:
٧١٧	طلب العروض.....	المبحث الأول:
٧١٧	المفهوم القانوني لطلب العروض.....	المطلب الأول:
٧١٨	تعريف طلب العروض وموجباته القانونية وأنواعه.	الفرع الأول:
٧١٨	تعريفه.....	أولاً:
٧١٩	الموجبات القانونية لطلب العروض.....	ثانياً:
٧٢٢	أشكال طلب العروض.....	ثالثاً:
٧٢٩	التطور التاريخي لمفهوم طلب العروض.....	الفرع الثاني:
٧٢٩	قبل صدور مرسوم ١٩٤٢/٤/٦ في فرنسا.....	أولاً:
٧٣٠	بعد صدور مرسوم ١٩٤٢/٤/٦.....	ثانياً:
٧٣٥	تبادل الإيجاب والقبول بناء على تقنية طلب العروض...	المطلب الثاني:

٧٣٦	تقديم العروض، ودور اللجان.....	الفرع الأول:
٧٣٦	تقديم العروض.....	أولاً:
٧٤٠	تشكيل اللجان ودورها في إبرام العقد.....	ثانياً:
٧٤٧	مفهوم العرض الأكثر ملاءمة وإبرام العقد.....	الفرع الثاني:
٧٤٧	معايير اختيار العرض الأكثر ملاءمة للإدارة.....	أولاً:
٧٥٨	النقاء الإيجابي بالقبول وإبرام العقد.....	ثانياً:
٧٦٤	إمكانية الرقابة القضائية.....	ثالثاً:
٧٦٧	إبرام العقد بناء على التفاوض (الممارسة).....	المبحث الثاني:
٧٦٨	دور التقنية التفاوضية في نطاق عقود الشراء العام..	المطلب الأول:
٧٧٠	الوضع في فرنسا.....	الفرع الأول:
٧٧٢	الحالات التي يحق للإدارة فيها أن تلجأ إلى العقد المفاوض مع ضرورة مراعاتها لواجبات العلانية والمنافسة.....	أولاً:
٧٨٠	الحالات التي يمكن للإدارة فيها أن تلجأ إلى التقنية التفاوضية دون إلزامها بمراعاة واجبات العلانية والمنافسة.....	ثانياً:
٧٨٧	الوضع في مصر.....	الفرع الثاني:
٧٨٧	تعريف الممارسة وتطورها.....	أولاً:
٧٨٩	وضع تقنية الممارسة في قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية..	ثانياً:
٧٩٢	الاتفاق المباشر.....	ثالثاً:
٧٩٥	الوضع في سورية.....	الفرع الثالث:
٨٠٤	النطاق القانوني للتفاوض.....	الفرع الرابع:
٨٠٩	دور تقنية التفاوض في مجال عقود تفويض مرفق عام..	المطلب الثاني:
٨١٠	التفاوض كتقنية لإبرام عقود تفويض مرفق عام.....	الفرع الأول:
٨١٠	مفهوم الاعتبار الشخصي.....	أولاً:

ثانياً:	الأساس القانوني للاعتبار الشخصي في إبرام عقود التفويض.....	٨١١
ثالثاً:	المفهوم الجديد للاعتبار الشخصي في نطاق عقود التفويض: مرحلة ما بعد قانون Sapin.....	٨١٤
رابعاً:	النظام القانوني للتقنية التفاوضية القائمة على المنافسة المسبقة في عقود التفويض.....	٨١٨
خامساً:	نطاق التفاوض عند إبرام عقود التفويض	٨٢١
الفرع الثاني:	حالة خاصة بمصر: الإيجاب والقبول، ودور تقنية التفاوض في عقود التشييد والتشغيل والتحويل B.O.T.	٨٢٧
أولاً:	مفهوم عقود البوت.....	٨٢٨
ثانياً:	الإطار الإجرائي للإيجاب والقبول في عقود البوت..	٨٣١
ثالثاً:	آثار الإرساء وإبرام العقد.....	٨٣٣
الفصل الثاني:	الاتجاهات المعاصرة المتعلقة بتدعيم مبدأ الشفافية عند تبادل الإيجاب والقبول بين الإدارة ومتعاقديها...	٨٣٩
المبحث الأول:	الأسلوب القضائي: القضاء المستعجل الموضوعي قبل التعاقدي.....	٨٤١
المطلب الأول:	أسس الدعوى وقواعد قبولها.....	٨٤٢
الفرع الأول:	مصادر دعوى القضاء المستعجل قبل التعاقدي وخصائصها ونطاق تطبيقها.....	٨٤٢
أولاً:	مصادر الدعوى.....	٨٤٢
ثانياً:	خصائص الدعوى الجديدة.....	٨٤٥
ثالثاً:	مجال تطبيق الدعوى الجديدة.....	٨٤٦
الفرع الثاني:	قبول الدعوى.....	٨٤٨
أولاً:	صفة المدعي.....	٨٤٨
ثانياً:	قاعدة القرار المسبق.....	٨٥٣
ثالثاً:	الإطار الزمني لرفع الدعوى.....	٨٥٨

٨٦١	توكيل المحامي.....	رابعاً:
٨٦٢	النظام القضائي للدعوى.....	المطلب الثاني:
٨٦٢	ضمانات الدعوى وأسباب تدخل القاضي.....	الفرع الأول:
٨٦٢	ضمانات الدعوى.....	أولاً:
٨٦٧	أسباب تدخل القاضي بناء على دعوى القضاء المستعجل قبل التعاقد.....	ثانياً:
٨٧١	الحكم في الدعوى.....	الفرع الثاني:
٨٧١	سلطات القاضي.....	أولاً:
٨٨٢	المدة المحددة للحكم وكيفية الطعن فيه.....	ثانياً:
٨٨٤	الأساليب غير القضائية لتدعيم الشفافية في نطاق تبادل الإيجاب والقبول في العقد الإداري.....	المبحث الثاني:
٨٨٥	الأساليب الناتجة عن التدخل الرقابي لبعض السلطات الإدارية.....	المطلب الأول:
٨٨٥	دور مجلس المنافسة في تدعيم شفافية إبرام العقد الإداري	الفرع الأول:
٨٨٥	مجلس المنافسة: تعريفه - تكوينه - اختصاصاته العامة	أولاً:
٨٨٩	رقابة المجلس في نطاق المنافسة التي يستند عليها إبرام العقد الإداري.....	ثانياً:
٨٩٢	الأحكام الخاصة بسير الشكوى أمام مجلس المنافسة. التنظيم الإداري المختص بالرقابة على مشروعية ونزاهة إبرام العقد.....	ثالثاً:
٨٩٨	تعريفه - تشكيله - ونطاق رقابته.....	الفرع الثاني:
٩٠١	المهام المسندة إلى التنظيم.....	أولاً:
٩٠٨	وسائل الشفافية الناجمة عن بعض الالتزامات المفروضة على الإدارة بحكم القانون.....	ثانياً:
٩٠٩	الالتزام بالقيام بعمل إلزام الإدارة بإطلاع المعنيين على وثائق إبرام العقد.....	المطلب الثاني:
		الفرع الأول:

14



122

10

204

مرجع الفقه

القهر